

مساهمة تكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالمؤسسات البنكية
-دراسة ميدانية على عينة من متعملي بنك البركة الجزائري-

*The contribution of financial technology to enhancing financial
inclusion in banking institutions
-A field study on a sample of Al Baraka Bank of Algeria
customers -*

أ.د/ زبير عياش^{1*} ، خلف الله بن يوسف²

¹ مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي (الجزائر)،

zobeir ayache@yahoo.fr

² المركز الجامعي أفلو (الجزائر)، benyoucef02@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/09/01 تاريخ قبول النشر: 2021/11/02 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص: تهدف هاته الدراسة إلى التعرف إلى مساهمة تكنولوجيا المالية كإحدى القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي، وذلك باستقطاب أكبر عدد من شرائح المجتمع ومؤسساته، حيث اعتمدت الدراسة منهجا وصفيا تحليلا لمعرفة دور تكنولوجيا المالية في تحسين الشمول المالي وتحليل العلاقة بينهما وذلك باستخدام جملة من الأدوات لجمع المعلومات وكان أهمها الاستبيان. ومن النتائج المتوصل إليها؛ لعل أبرزها أن التكنولوجيا المالية تعد من أهم الآليات المناسبة لتسهيل الوصول إلى استخدامها خصوصا للشرائح المقصاة طواعية بسبب معتقد ديني أو ثقافي. الكلمات مفتاحية: تكنولوجيا مالية، شمول مالي، ابتكارات تكنولوجيا، مصرف، استثمار. تصنيف JEL : G29 ، Q39.

Abstract: This study aims to identify the contribution of financial technology as one of the potential channels through which the scope of financial inclusion can be expanded, by attracting the largest number of segments of society and its institutions. A set of tools for collecting information, the most important of which was the questionnaire.

Among the findings, perhaps the most prominent of which is that financial technology is one of the most important appropriate mechanisms to facilitate access to its use, especially for segments who are voluntarily excluded because of a religious or cultural belief.

Keywords: Financial technology. Financial inclusion. Technology innovations. Banking. Investment.

Jel Classification Codes: G29, Q39.

*المؤلف المرسل: زبير عياش

1. مقدمة:

تحظى قضايا تعزيز الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة لدى مختلف دول العالم وتحديداً الدول النامية نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما تبنت العديد من الدول استراتيجيات واتخذت خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

ولعل ما يبرز أهمية تعزيز الشمول المالي ما أشارت له الإحصاءات الدولية عام 2014 بخصوص الأفراد من أن هناك 2 مليار نسمة من سكان العالم البالغين لا يحصلون على الخدمات المالية، وأن نسبة 70 في المئة من هؤلاء السكان في الدول النامية، بالإضافة إلى أن هناك نسبة 82 في المئة من سكان الدول العربية البالغين لا يتوافر لديهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية وبما يمثل 184 مليون مواطن عربي.

أما بخصوص المنشآت فهناك حوالي ما يتراوح بين 16 إلى 17 مليوناً من الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المنطقة العربية لا يتاح لها فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية الرسمية، ورغم تحقيق بعض الدول العربية وضعاً أفضل نسبياً وفقاً لمؤشرات الشمول المالي، إلا أن هناك ضرورة لتحسين فرص الوصول للخدمات المالية لدى جميع الدول العربية وخاصة لدى الدول مرتفعة السكان ومنخفضة الدخل.

1.1. الإشكالية الرئيسية:

في ظل التطورات الهائلة في مجال التكنولوجيا المالية، كيف هو واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر؟ وإلى أي مدى ساهمت شركات التكنولوجيا المالية في تعزيزه في بنك البركة الجزائري؟

2.1. فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

- الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين تكنولوجيا المالية والشمول المالي الرقمي لدى عينة من متعملي بنك البركة الجزائري.

وتندرج ضمنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين تكنولوجيا المالية لدى عينة من متعاملي بنك البركة الجزائري؛
- يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين خدمات الدفع والشمول المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة الجزائري؛
- يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد والشمول المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة الجزائري؛
- يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الاستثمار والتمويل والشمول المالي الرقمي لدى عينة من متعاملي بنك البركة الجزائري؛
- يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات والشمول المالي الرقمي لدى عينة من متعاملي بنك البركة الجزائري؛

وللإجابة على الإشكالية أعلاه تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي؛
- المحور الثاني: أساسيات حول التكنولوجيا المالية؛
- المحور الثالث: دراسة ميدانية على متعاملي فئة من الأفراد لدى بنك البركة الجزائري.

2. الإطار المفاهيمي للشمول المالي:

1.2. مفهوم الشمول المالي:

هو عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صُممت خصيصاً لذلك، ومُدعماً بعملية التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي (بومود، 2020، صفحة 337).

2.2. أهداف الشمول المالي:

يهدف الشمول المالي إلى تحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكبر من المواطنين سواء الأفراد أو المنشآت، وجذب المستبعدين Excluded إلى النظام المالي الرسمي من خلال تقديم كافة الخدمات المالية (المدخرات - المدفوعات - التحويلات المالية - الائتمان - التأمين - المعاشات) (انتليجنيس، 2019، صفحة 37).

3.2. مخاطر الاستبعاد المالي Financial Exclusion Risk:

يترتب على الاستبعاد المالي Financial Exclusion العديد من الآثار السلبية المتمثلة في مخاطر عدم الاستقرار المالي Financial Instability ومخاطر المعاملات النقدية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى استمرار مُعضلة صعوبة حصول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل وعدم اندماج القطاع غير الرسمي Informal Sector ضمن القطاع الرسمي، بالإضافة إلى صعوبة وصول البنوك لشرائح جديدة من العملاء واستهدافها، مما يلقي بظلاله على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3.2 الآثار الإيجابية للشمول المالي: (عبد الرحيم، 119، صفحة 2019)

- تعزيز الاستقرار المالي؛
 - المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
 - تعزيز سبل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
 - جذب المنشآت غير الرسمية إلى القطاع الرسمي.
- وهناك آثار إيجابية للقطاع المصرفي تتمثل في تنوع الأصول المصرفية وجذب البنوك لعملاء جدد وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة، وهذا إلى جانب توفير قاعدة بيانات ضخمة للبنوك Huge Data بشكل يفيد في التحليل والتنقيب فيها بشكل يؤثر في إمكانية طرح منتجات جديدة تشبع احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج التقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل.

4.2 معوقات ومخاطر الشمول المالي: (العنزي، 2019، صفحة 75)

- عدم توافر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي؛
 - عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية المواتية؛
 - المخاطر المتغيرة للشمول المالي.
- هناك مخاطر خاصة بالبنوك تتمثل في احتمالية اختلاف خصائص «العملاء المستبعدة» من الخدمات المالية عن العملاء الحاليين، وكذلك إمكانية تخلي البعض منها عن بعض معايير منح الائتمان وما يترتب عليه من زيادة المخاطر الائتمانية.

5.2 تحليل تطورات الشمول المالي حول العالم:

حقائق وأرقام خلال الفترة 2012، 2019: (لزهارى، 2020، صفحة 87)

- بلغ عدد البالغين عام 2011 الذين لا يحصلون على الخدمات المالية 2.5 مليار نسمة، أي نصف سكان العالم من البالغين، في حين بلغ هذا العدد 2 مليار عام 2019.
- بلغ متوسط عدد البالغين عام 2012 ممن لهم حسابات مصرفية على مستوى العالم نسبة 50 %، في حين بلغ هذا المتوسط العالمي عام 2014 نسبة 61.5%.
- هناك تطور ملحوظ خلال الفترة بين 2012، 2019، تمثلت في دخول 700 مليون نسمة إلى النظام المالي الرسمي على مستوى العالم، وهناك تراجع بنسبة 20 % في عدد من لا يمتلكون حسابات مصرفية وفقاً للمؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2019.
- زادت النسبة المئوية للبالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية من 51 % إلى 61.5%.
- يرجع هذا الاتجاه إلى ارتفاع عدد أصحاب الحسابات بواقع 13 % في البلدان النامية وكذلك الدور الذي تلعبه التكنولوجيا.
- تساعد حسابات الهواتف المحمولة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء على توسيع وزيادة نطاق الحصول على الخدمات المالية بوتيرة سريعة.
- تُظهر البيانات أيضاً وجود فرص كبيرة لتعزيز تعميم الخدمات المالية بين النساء والفقراء.

6.2. الإطار المتكامل للشمول المالي I-SIP:

يهتم الإطار المتكامل بالعلاقات التبادلية بين العناصر التي تعضد بعضها البعض في تحقيق الشمول والاستقرار المالي، وتتمثل تلك العناصر في الآتي: (سعدون، 2021، صفحة 07)

أ. الاستقرار Stability:

سوف يؤدي توافر قاعدة ودائع متنوعة ومستقرة في نظام مالي يتسم بالشمول إلى زيادة استقرار النظام المالي.

توافر نظام مالي يتسم بالشمول والمزيد من الشرعية السياسية سوف يؤدي إلى الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

يتمتع أي نظام مالي يتسم بالشمول بإمكانية تعزيز الاستقرار الاقتصادي وهو ما يمثل مكوناً أساسياً للاستقرار المالي.

ب. النزاهة والسلامة Integrity:

تقاس نزاهة وسلامة النظام المالي ليس فقط بإجراءات وتدابير فردية من قبل البلدان للحفاظ عليه ولكن بمجموعة من التوصيات المتفق عليها دولياً والمصممة للسيطرة على إساءة استخدام النظام المالي العالمي.

أصدرت مجموعة العمل المالي FATF توصيات بشأن مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، وإدراكاً بأن الاستبعاد المالي يزيد بالفعل من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب قام فريق العمل المالي بتسهيل الأمر على واضعي السياسات لتعزيز الشمول المالي، مع تطبيق اللوائح والتدابير التي تستهدف منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى، ومن بين هذه التدابير مراجعة وتنقيح «توصياته الأربعة» كي تتضمن تعريفات للمعاملات منخفضة المخاطر والأقل مخاطرة.

ج. حماية المستهلك المالي Consumer Protection:

يتعين ضمان تحقيق الشمول على نحو مسؤول وذلك من خلال توفير تدابير فعالة لحماية المستهلك تأخذ في الاعتبار التثقيف المالي للملاء الأكثر فقراً. تتم الحماية من خلال تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات وتوضيح الفرق بين أصل القرض والفائدة. أظهرت أبحاث البنك الدولي أن وجود هيئة متكاملة يُعد النموذج الأبرز على مستوى العالم لتنظيم حماية المستهلك المالي.

3. أساسات حول التكنولوجيا المالية:

1.3. تعريف التكنولوجيا المالية:

غالبا ما يتم الإشارة إليها بالاختصار FinTech أو fintech، هي التقنية والابتكارات التي تسعى لمنافسة الأساليب المالية التقليدية عند تقديم الخدمات المالية. وحيث تعتبر صناعة ناشئة تستخدم التقنية لتحسين الأنشطة في مجال التمويل. وكمثال عن هذه التكنولوجيا يمكن الإشارة إلى استخدام الهواتف الذكية في الخدمات المصرفية أو ما يعرف بالبنوك الخلوية، وكذلك خدمات الاستثمار عبر الهاتف المحمول، والعملات الرقمية المشفرة، والتي تهدف إلى جعل الخدمات المالية في متناول الجمهور العام. تتألف

شركات التكنولوجيا المالية من مشاريع ناشئة ومؤسسات مالية وشركات تقنية راسخة تهدف لتعزيز استخدام الخدمات المالية التي تقدمها الشركات المالية الحالية، أو أن تحل محلها. تقوم العديد من المؤسسات المالية الحالية بتطبيق حلول وتقنيات التكنولوجيا المالية من أجل تحسين وتطوير خدماتها، وتحسين موقعها التنافسي. ويمنظور موسع، فإن التكنولوجيا المالية يمكن تعريفها بتطبيق واستخدام التقنية الحديثة في القطاع المالي (سعدان، 2020، صفحة 198).

2.3 الخيارات المتاحة لتحسين فرص الحصول على الخدمات المالية في ظل تكنولوجيا المالية: (العراقي، 2018، صفحة 26)

يُعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها وتحسين القدرة المالية للمستهلكين من هذه الخدمات والنهوض بمستوى إلمامهم بالشأن المالي. فقد تحسن مستوى تقديم الخدمات المالية تحسناً تدريجياً في الماضي من خلال بطاقات الدفع الإلكتروني وأجهزة الصراف الآلي، كما ساهم التطور الهائل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظهور العديد من الخدمات المالية ونماذج الأعمال المبتكرة وتحسين فرص وصولها للأفراد وتحسين الشمول المالي، ويفضل الخدمات المبتكرة مثل سداد الفواتير وإجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول تقلصت العديد من القيود التي تعوق إمكانية الحصول على الخدمات المالية، وخاصة بالنسبة للأفراد قاطني المناطق النائية والريفية.

3.3 التحويلات المالية والشمول المالي:

هناك علاقة جوهرية بين تدفقات التحويلات المالية والشمول المالي والحد من الفقر، إذ أظهرت البحوث أن ارتفاع التحويلات بنسبة 10 % يؤدي إلى الحد من الفقر بنسبة 3.1 %، ومن هنا تبرز أهمية الوصول إلى خفض تكلفة أنظمة التحويلات وجعلها أكثر كفاءة وشفافية (حسينة، 2020، صفحة 150).

يُلاحظ بوجه عام أن مستويات التحويلات المالية في البلدان ذات الدخل المنخفض كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أعلى من مستوى انتشار استخدام الحسابات المصرفية، وبالتالي فإن التحويلات يمكنها أن تساهم في زيادة الطلب على الأدوات المالية، وقد أدرك ذلك العديد من مقدمي الخدمات المالية وشرعوا في عرض العديد من

الخدمات الإضافية إلى جانب الحسابات المستخدمة في عملية التحويلات المالية لما له من تأثير إيجابي على كافة الأطراف.

ويعتبر ارتفاع تكلفة التحويلات المالية من العقبات الرئيسية التي تعوق تدفقات التحويلات، ففي الربع الثاني من عام 2014 بلغ المتوسط العالمي لتكلفة إرسال التحويلات المالية 8.1 % وهو أدنى متوسط يسجل على الإطلاق. ولا تزال تكلفة التحويلات مرتفعة في العديد من البلدان، وتعتبر البنوك التجارية أعلى قنوات التحويلات إذ يبلغ متوسط تكلفتها 12.1 %، في حين تبلغ تكلفة التحويلات بمكاتب البريد كأرخص قنوات التحويلات بمتوسط تكلفة 4.7 %، وثأتي في المرتبة الوسطى شركات تحويل الأموال التي تغطي 85 % من ممرات الهجرة، إذ يبلغ متوسط تكلفتها 6.6 % (حسينة، 2020، صفحة 150).

يُعد تخفيض تكلفة المعاملات المرتبطة بتحويلات المهاجرين بما فيها التكاليف التنظيمية والإدارية إلى 5 % بحلول عام 2030 من العوامل التي تساهم في التنمية المستدامة.

إن الجمع بين الشبكات المصرفية والبريدية وشبكات الاتصالات يتيح قنوات أكفأ وأقل تكلفة وأكثر قدرة على الوصول إلى المستفيدين من ذوي الدخل المنخفض في المناطق النائية كما تسهل المنافسة وتحقيق موفورات الحجم.

من الضروري تعظيم الأثر الإنمائي للتحويلات المالية من خلال توجيهها نحو الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث تشير البحوث إلى أنه يتم إنفاق نسبة 70 % من قيمة التحويلات المالية على استهلاك الأسر المعيشية ولا يتأثر الطلب على الائتمان تأثراً كبيراً بهذه التحويلات، وقد أدرجت بعض البلدان عدة منتجات للتحويلات المالية في السياسات الوطنية المتعلقة بالشمول المالي، ففي إطار الإستراتيجية الوطنية الهندية للشمول المالي، تعرض بنوك عديدة في القطاع العام فتح حسابات معفاة من الرسوم لإجراء التحويلات المالية (الحساوي، 2017، صفحة 18).

4.3. أهم المصطلحات التي تساهم في تعزيز الشمول المالي الرقمي: (محمود، 2016، صفحة 23)

أ- التعليم المالي Financial Education:

عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التعليم المالي بأنه العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين فهمهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والإرشادات، وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر والفرص المالية واتخاذ قرارات مدروسة ومعرفة إلى أين يذهبون للحصول على مساعدة وذلك لاتخاذ قرارات فعالة أخرى لتحسين أوضاعهم المالية. كما عرّفته المنظمة الدولية لمالية الأطفال والشباب بأنه عملية توفير توجيهات ومواد تعليمية مصممة لزيادة المعارف والمهارات المالية لدى الأطفال والشباب.

ب- التثقيف المالي Financial literacy:

تعاظمت أهمية التثقيف المالي بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث أظهرت هذه الأزمة الآثار السلبية لعدم وجود ثقافة مالية لدى أغلبية المتعاملين مع المؤسسات المالية مما دفع الكثير من الحكومات في أنحاء العالم إلى وضع استراتيجيات قومية للتثقيف المالي أو التعليم المالي، ويُعرف التثقيف المالي بأنه مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والسلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد.

ويُعد التعليم المالي هو العملية التي يتم من خلالها توفير المواد اللازمة للأفراد للوصول إلى التثقيف المالي، وذلك بهدف زيادة الوعي المالي والوصول إلى الرفاهية المالية للأفراد، أي أن التثقيف المالي هو نتيجة لعملية التعليم المالي.

5.3 أهمية التثقيف المالي The importance of Financial literacy:

- زيادة عدد المنتجات والخدمات المالية وتعقيدها؛
- تحول المخاطر وزيادة المسؤولية على الأفراد (نظم المرتبات والمعاشات)؛
- زيادة الطلب على المنتجات والخدمات المالية الناتجة عن التطور التكنولوجي؛
- تحسن المعرفة المالية والتعامل مع الحسابات له أثر إيجابي على إدارة المشروعات الصغيرة؛
- يؤثر التثقيف المالي بشكل مباشر على تحفيز مقدمي الخدمات المالية على تطوير المنتجات وزيادة معدلات الادخار وخفض معدلات التعثر (ليان، 2019، صفحة 23).

6.3 دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي الرقمي:

تلعب البنوك المركزية دوراً رئيسياً في دعم وتنسيق سياسات الشمول المالي، وقد أظهر تحليل للبنك الدولي شمل 56 دولة يفيد تولي البنوك المركزية دور القيادة في استراتيجيات الشمول المالي في 71 % من تلك الدول، ومن خلال التجارب الدولية يمكن عرض ما يمكن أن تقوم به البنوك المركزية من أدوار: (العربي، 2019، صفحة 28)

-رعاية وتوجيه إعداد إستراتيجية الشمول المالي؛

-تشجيع إنشاء شركات متخصصة لتقديم الخدمات أو تمكين الشركات القائمة للتحوّل إلى مؤسسات خاضعة للتنظيم والسماح لها بتوسيع نطاق أعمالها بزيادة رأس المال أو تلقي الودائع بالنسبة لتلك المؤسسات التي تقي بمعايير تحوطية محددة؛

-الموافقة على قنوات توزيع بديلة للخدمات المالية مثل وكلاء الخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول أو بدون فروع بنكية؛

-تحسين البنية المالية الأساسية من خلال إنشاء مكاتب ائتمانية وتوسيع نطاق انتشارها وتحسين أنظمة المدفوعات.

7.3 تعزيز التثقيف والتعليم المالي:

تهدف مجموعة المبادئ التسعة للشمول المالي الابتكاري التي أقرتها قادة مجموعة العشرين عام 2010 إلى تهيئة بيئة مواتية سياسياً وتنظيمياً لتحقيق الشمول المالي من خلال وسائل مبتكرة، ومن بين هذه المبادئ إتباع سياسات تعزز المنافسة وتقديم حوافز سوقية لتوفير سبل الحصول على التمويل المستدام واستخدام مجموعة واسعة من الخدمات ذات التكلفة المعقولة وتحقيق التنوع في مقدمي الخدمات وتشجيع الابتكار التكنولوجي كوسيلة لتوسيع نطاق الوصول إلى النظام المالي واستخدامه، بالإضافة إلى أهمية حماية المستهلك وتمكينه من الإلمام بالشأن المالي وبناء قدراته في هذا المجال (حنين، 2017، صفحة 19).

4. دراسة ميدانية على عينة من الأفراد متعاملي بنك البركة الجزائري:

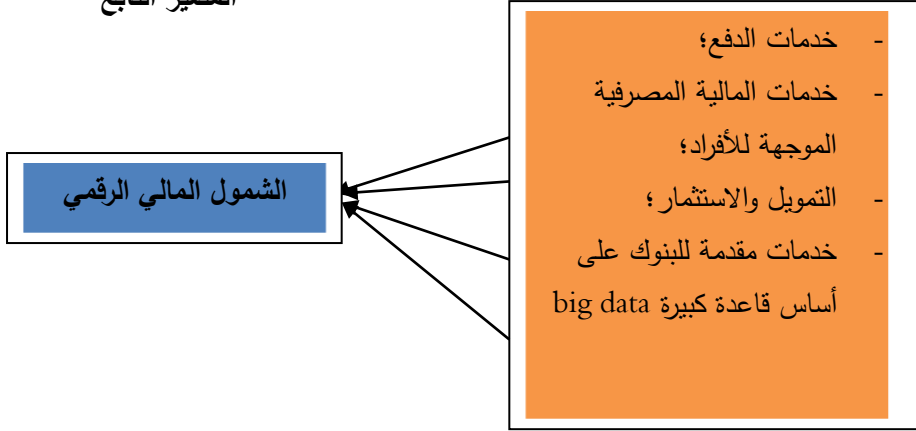
1.4 نموذج الدراسة:

الشكل الآتي يبين نموذج الدراسة:

الشكل (01): نموذج الدراسة

المتغير المستقل: قطاعات التكنولوجيا المالية

المتغير التابع



المصدر : من إعداد الباحثين.

2.4. عينة الدراسة: نظرا لظروف جائحة كوفيد 19 تم توزيع حوالي 80 استمارة استبيان من مجموع حوالي 120 استمارة وتم المسح والدراسة الإحصائية على العينة وفق الجدولين الآتيين:

جدول (01): يوضح مجتمع وعينة الدراسة

البيان	حساب بنكي	حساب توفير	ودائع لدى البنك	حساب جاري وودائع أخرى	المجموع
عدد الأفراد	70	200	116	50	436
النسبة	%16.05	%45.87	%26.60	%0.11	%100

المصدر: مصلحة التسيير بنك البركة، 2020.

جدول (02): يوضح أفراد العينة حسب التعامل

البيان	حساب بنكي	حساب توفير	ودائع لدى البنك	حساب جاري وودائع أخرى	المجموع
عدد الأفراد	15	18	35	12	80
النسبة	%18.75	%22.5	%43.75	%15	%100

المصدر: مصلحة التسيير بنك البركة، 2020.

3.4. ثبات أداة الدراسة:

يظهر الجدول الموالي نتائج الاختبار الإحصائي لثبات أداة الدراسة:

جدول (03): يوضح ثبات الدراسة

العبارات	ألفا كرونباخ
33	0.887

المصدر من إعداد الباحثين بناء على برنامج Spss 25.

بما أن معامل ألفا كرونباخ لاستبيان الدراسة بلغ بين 0.887، فإن الأداة تعتبر ذات ثبات مقبول، حيث تجاوز معامل ألفا الـ 0.60 أي ($\text{Alpha} \geq 0.60$) وهي الحد الأدنى للثبات في العلوم الإنسانية والإدارية.

4.4. التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

- معايير قطاعات التكنولوجيا المالية الرئيسية في بنك البركة الجزائري:

جدول (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقطاعات التكنولوجيا

المالية.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق
خدمات الدفع التي يقدمها مصرف البركة أكثر نشاطا ومرونة والتي تقدمها Fintech للعديد من العملاء يجب أن توفر لهم مجموعة من أساليب الدفع المتنوعة (الدفع عبر الهاتف النقال، تبادل العملات بدون تكلفة، إدارة التدفقات للتجارة الالكترونية)	3.85	0.63	عالية
تشمل الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة عبر الانترنت، دون أي وجود مادي للوكالة وبتكاليف منخفضة، وتشمل أيضا حلول تسير الميزانية	3.78	0.58	عالية
تقوم Fintech باستقطاب مدخرات الأفراد عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة	3.91	0.86	عالية
توفر منصات التمويل الجماعي crowd funding للشركات سواء في شكل قروض أو استثمار في رأس	3.69	0.98	عالية

			المال وكذا تقديم الاستشارة المالية عبر الانترنت للأفراد
عالية	0.71	3.77	تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الحلول معتمدة من أجل تحسين إدارة الشركات، فجد منها الموجهة للبنوك مثل تقنية البلوكتشين غالى تطور حلول معتمدة فيما يتعلق بتسجيل المعاملات، معالجة المعلومات، إدارة المخاطر، إدارة الضرائب... الخ
عالية	0.752	3.8	قطاعات التكنولوجيا المالية

المصدر من إعداد الباحثين بناء على برنامج Spss 25.

• التحليل الإحصائي واتخاذ القرار:

يشير الجدول رقم (04) إلى نتائج تحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة مجتمع الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قطاعات التكنولوجيا المالية، حيث يشير المدى (1-2.50) إلى درجة ضعيفة و(2.51-3.50) درجة متوسطة بينما (3.51-5.00) درجة قوية. يلاحظ من نتائج هذا الجدول أن قطاعات التكنولوجيا المالية جاءت بدرجة عالية. كما أن إستراتيجية تقوم **Fintech** باستقطاب مدخرات الأفراد عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة جاءت بالمرتبة الأولى بوسط حسابي(3.91) وانحراف معياري (0.86) وبدرجة عالية من التطبيق في المؤسسة، وتعتبر هذه النتيجة طبيعية حيث أن إدارة البنك تسعى لضم أفضل الكفاءات البشرية المؤهلة والمحافظة عليها لأنها تعتبر رأس مالها الفكري يصعب التخلي عنه بسهولة، وجاءت إستراتيجية خدمات الدفع الخدمات المالية المصرفية الموجهة للأفراد والاستثمار والتمويل وخدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة **big data**، في المراتب الثانية والثالثة والرابعة على التوالي وبأوساط حسابية وانحرافات معيارية (3.85) (0.63)، (3.78) (0.58)، (3.69) (0.98) وبمستويات تطبيقية عالية.

- العبارات الخاصة بالشمول المالي الرقمي:

جدول (05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالشمول المالي

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق
تتحمل أعباء التنقل إلى بنك البركة أم هناك فرع بنك مصرفي إسلامي تتعامل معه	3.96	0.97	عالية
أن توفر بنك البركة على عدد كافي من الفروع يسمح بالوصول إلى خدمات عالية الجودة	3.72	0.58	عالية
هل بنك السلام يتوفر على صراف إلى كافية لتسهيل عملية سحب الأموال عند الحاجة	3.84	0.73	عالية
السلوك التنظيمي لدا موظفي بنك البركة يسهل الوصول إلى خدمات البنكية الجيدة	3.66	0.81	عالية
أن الموقع الإلكتروني بنك البركة سهل التصفح ويسهل الوصول للخدمات المطلوبة	3.78	0.88	عالية
استخدام الهاتف في التعاملات البنكية يسهل الوصول إلى الخدمة	3.69	0.82	عالية
الوصول إلى الخدمات المالية	3.83	0.77	عالية
هناك سهولة في استخدام خدمات الدفع عن طريق بطاقات الائتمان	3.94	0.95	عالية
يؤثر مستوى التعليمي على استخدامك للخدمات البنكية الإلكترونية	3.68	1.25	عالية
تعيق الرسوم البنكية استخدامك للخدمات البنكية	3.54	0.96	عالية
يؤثر اشتراط بعض الوثائق على استخدامك للخدمات البنكية المتاحة	3.76	0.99	عالية
يؤثر استخدام اللغة الأجنبية في مختلف الوثائق البنكية على استخدامك للخدمات البنكية	3.44	1.48	عالية
استخدام الخدمات المالية	3.67	4.60	عالية
إن وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي يضبط العلاقة	3.88	1.00	عالية

			بين المتعاملين والبنك
عالية	0.97	3.98	يمكنك تقديم شكوى للبنك بسبب أي معاملة غير قانونية من قبل احد الموظفين في المصرف.
عالية	1.35	3.76	وجود صندوق تامين الودائع بالبنك يمنحك الثقة لإيداع أموالك لديه
عالية	01.00	3.50	يقدم موظفو البنك بتقديم إجابات كافية ووافية لاستفسارات المتعاملين
عالية	0.28	3.45	القوانين والأنظمة المصممة ومنع طرق الاحتيال والممارسات غير العادلة لحماية المستهلك
عالية	5.00	3.71	حماية المستهلك
عالية	1.19	3.92	لديك معارف عن المعلومات المالية وكذا القدرة على التخطيط وموازنة دخلك
عالية	0.97	3.46	هل لديك معلومة حول المصطلحات المالية الأساسية مثل معدل العائد ، المخاطرة ، التضخم ، التنوع... الخ
عالية	0.88	3.98	تعتقد انه من الضروري إعداد ميزانية نقدية تقديرية لكل شهر
عالية	0.97	3.54	الحصول على المعلومات الخاصة بعمليات التمويل يكون في الوقت المناسب
عالية	0.99	3.56	هناك معلومات واضحة من البنك تعطيك الدراية الكافية حول الخدمات المالية المقدمة
عالية	5.00	3.69	التثقيف المالي
عالية	1.05	4.13	في حالة الأزمات المالية تلجأ للاقتراض من الأقارب ، الأصدقاء ، العائلة
متوسطة	1.14	2.74	في حالة الأزمات تلجأ للاقتراض من البنك
عالية	0.95	3.50	شعورك بالرضا اتجاه البنك وموظفيه من خلال الخدمات المقدمة
متوسطة	1.06	2.95	توصف تكلفة ورسوم الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك بالمقبولة

متوسطة	1.23	3.32	تكلفة التحويلات المالية مقبولة
متوسطة	0.93	3.37	متوسط الوقت الذي يقضيه العميل في البنك طويل
متوسطة	4.50	3.33	الراحة والمقدرة على تحمل التكاليف
عالية	4.27	3.63	الشمول المالي

المصدر من إعداد الباحثين بناء على برنامج 25 Spss.

• التحليل الإحصائي واتخاذ القرار:

يتضح من الجدول أن المعدل العام للعبارات محور الشمول المالي الرقمي يمثل قيمة إحصائية تقدر بـ 3.633 وبانحراف معياري قدره 4.27 مما يدل على وجود تشتت منخفض للقيم عن متوسطها الحسابي، وبهذا فهو يقع عند مستوى الموافقة بدرجة عالية.

5.4. إختبار فرضيات ومناقشة النتائج:

- الفرضية الرئيسية الأولى القائلة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي.

جدول (06): نتائج تحليل الانحدار المتعدد للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي

الشمول المالي الرقمي				تكنولوجيا المعلومات
مستوى الدلالة	قيمة (T)	قيمة (β)	قيمة (B)	
*0.001	3.150	0.125	0.044	خدمات الدفع
*0.003	2.018	1.238	0.225	الخدمات المالية المصرفية الموجهة للأفراد
*0.004	2.906	0.575	0.300	الاستثمار والتمويل
*0.000	2.073	0.823	0.473	خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة big data
0.621				قيمة (R ²)
50.094				قيمة (F)
*0.000				مستوى الدلالة

المصدر من إعداد الباحثين بناء على برنامج 25 Spss.

• التحليل الإحصائي واتخاذ القرار:

يبين لنا الجدول رقم (07) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي كمتغير مستقل في تحقيق تحسين الشمول المالي بأبعادها الخمسة مجمعة كمتغير تابع. حيث يتبين من الجدول أن متغير للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي الرقمي يُفسر ما نسبته (62.1%) من التباين في متغير تحقيق الميزة للشمول المالي وأن قيمة (F) المحسوبة (50.094) هي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وهي بذلك دالة إحصائياً، وهذا يعني وجود أثر لبعدها للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي الرقمي، كذلك تشير نتائج التحليل الجزئي إلى أن أكثر أبعاد التكنولوجيا المالية تأثيراً في تحقيق الشمول هي خدمات الدفع حيث كانت قيمة $\beta = 0.125$ ، و $T = 3.150$ ، في حين جاءت كل من الاستثمار والتمويل $\beta = 0.575$ ، و $T = 2.906$ خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة **big data** $\beta = 0.823$ ، و $T = 2.073$ ، الخدمات المالية المصرفية الموجهة للأفراد $\beta = 1.238$ ، و $T = 2.018$ في المراتب من الثانية وحتى الرابعة على التوالي وهي قيم ذات دلالة معنوية عند (0.05). وبناءً عليه يتبين قبول الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على وجود أثر ذو دلالة للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي.

- الفرضية الفرعية الأولى القائلة "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية تطوير خدمات الدفع في بنك البركة الجزائري".

جدول (07): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر تطوير خدمات الدفع في بنك

البركة الجزائري

نتيجة الفرضية	قيمة (R^2)	مستوى الدلالة	قيمة (F)	قيمة (β)	مستوى الدلالة	قيمة (T)
قبول الفرضية	0.744	*0.000	66.185	1.006	*0.000	6.063

المصدر من إعداد الباحثين بناء على برنامج Spss 25.

• التحليل الإحصائي واتخاذ القرار:

يبين الجدول رقم (08) أن متغير خدمات الدفع قد فسر (0.744) من التباين في بعد الشمول المالي، وأن تطبيق التكنولوجيا المالية المدروسة لها تأثير معنوي إيجابي في بعد التكنولوجيا المالية وهذا ما توضحه قيمة (F) المحسوبة وبالبالغة (66.185) والتي هي أكبر من القيمة الجدولية لها وعند مستوى دلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهي دالة إحصائياً، ويدعم هذه النتيجة قيمة $\beta = 1.006$ ، و $T = 6.063$. مما تقدم يتم قبول الفرضية التي تشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية.

- الفرضية الفرعية الثانية القائلة "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة أثر تطوير الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد في بنك البركة الجزائري.

جدول (08): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر تطوير الخدمات المصرفية

الموجهة للأفراد في بنك البركة الجزائري

قيمة (T)	مستوى الدلالة	قيمة (β)	قيمة (F)	مستوى الدلالة	قيمة (R ²)	نتيجة الفرضية
5.156	*0.000	1.122	28.189	*0.000	0.892	قبول الفرضية

المصدر من إعداد الباحثين بناء على برنامج Spss 25.

• التحليل الإحصائي واتخاذ القرار:

تشير نتائج الجدول رقم (08) أن سياسة تطبيق الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد لها تأثير معنوي وإيجابي في بعد الشمول المالي من ويتجلى ذلك في قيمة (F) المحسوبة وبالبالغة (28.189) وهي بذلك أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، ويدعم هذه النتيجة قيمة كل من (T) و (β) والبالغتين (5.156) و (1.122) وهي قيم معنوي عند مستوى (0.05). واعتماداً على ما سبق، فإنه يتبين قبول الفرضية الفرعية الثانية والتي نصت على وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطوير الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد في بنك البركة.

- الفرضية الفرعية الثالثة القائلة "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لأثر تطوير الاستثمار والتمويل في بنك البركة الجزائري.

جدول (09): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر تطوير الاستثمار والتمويل في

بنك البركة الجزائري

نتيجة الفرضية	قيمة (R ²)	مستوى الدلالة	قيمة (F)	قيمة. (β)	مستوى الدلالة	قيمة (T)
قبول الفرضية	0.761	*0.000	6.826	0.193	*0.000	2.245

المصدر من إعداد الباحثين بناء على برنامج Spss 25.

• التحليل الإحصائي واتخاذ القرار:

تظهر نتائج الجدول رقم (10) أن تطوير الاستثمار والتمويل في بنك البركة الجزائري لها تأثير معنوي وإيجابي في بعد الشمول المالي، ويتبين ذلك من خلال قيمة (F) والبالغة (6.826) والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، ومما يدعم هذه النتيجة أيضاً قيمة (T) و(β) والبالغتين (2.245) و(0.193) وهي بذلك ذات دلالة معنوية عند مستوى (0.05). ومما تقدم، فإنه يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة والتي تشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية تطوير الاستثمار والتمويل في بنك البركة الجزائري.

- الفرضية الفرعية الرابعة القائلة "يوجد تطوير خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات في بنك البركة الجزائري".

جدول (10): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر تطوير خدمات مقدمة للبنوك

على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات في بنك البركة الجزائري

نتيجة الفرضية	قيمة (R ²)	مستوى الدلالة	قيمة (F)	قيمة. (β)	مستوى الدلالة	قيمة (T)
قبول	0.554	*0.000	11.452	0.985	*0.000	8.256

المصدر من إعداد الباحثين بناء على برنامج Spss 25.

• التحليل الإحصائي واتخاذ القرار:

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (11) أن تطوير خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات في بنك البركة الجزائري تأثير معنوي وإيجابي في بعد

الشمول المالي. ويتمثل ذلك بقيمة (F) والبالغة (11.452) وهي بذلك أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05)، وما يدعم هذه النتيجة أيضاً أن (T) و(β) والبالغتين (8.256) و(0.985) وهي قيم معنوية عند مستوى (0.05). ويلاحظ أن خدمات البنوك قد فسرت ما نسبته (55.4%). وتأسيساً على ما تقدم، فإنه يصار إلى قبول الفرضية الفرعية الرابعة تطوير خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات في بنك البركة الجزائري.

- الفرضية الفرعية الخامسة القائلة "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية أبعاد التكنولوجيا المالية بنك البركة الجزائري.

جدول (11): نتائج تحليل الانحدار المتدرج لأثر أبعاد التكنولوجيا المالية بنك البركة

الجزائري

الشمول المالي					التكنولوجيا المالية
مستوى الدلالة	قيمة (T)	قيمة (B)	قيمة (R ²)	قيمة (F)	
*0.000	7.721	0.643	0.692	89.125	خدمات الدفع
*0.000	4.356	0.962	0.741	110.895	الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد
*0.004	7.241	0.427	0.639	99.211	الاستثمار والتمويل
*0.002	5.933	0.372	0.664	76.478	خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات

المصدر: المصدر من إعداد الباحثين بناء على برنامج Spss 25 * ذات دلالة إحصائية $(0.05 \geq \alpha)$.

5. خاتمة:

حاولت الدراسة إلى إعطاء صورة أكثر وضوحاً على مدى مسايرة القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر للتطورات والمتغيرات الراهنة، ومن خلال الأهداف المسطرة في الجزائر للنهوض بالصناعة المصرفية، ومراعاة المبادئ العامة لأفراد المجتمع وثقافتهم

اتجاه التحول نحو الصيرفة الإسلامية بمصادقية شرعية وما هي أهم المنتجات التي تساهم في النهوض بالتكنولوجيا في البنوك الإسلامية وعلى حد سواء بالنسبة للبنوك التقليدية.

ما زالت هناك العديد من الفرص المتاحة التي يمكنها أن تساهم في تحسين وصول الخدمات المالية إلى عدد أكبر من الأفراد والمنشآت من خلال تعزيز الشمول المالي بجانبه، ويتمثل الجانب الأول في عرض الخدمات المالية ويتم تعزيزه من خلال التوسع في الخدمات المالية المبتكرة وجذب المزيد من التحويلات المالية والتي تساهم في تعزيز الشمول المالي، كما يتمثل الجانب الثاني في الطلب على الخدمات المالية ويتم تعزيزه من خلال تبني استراتيجيات قومية للتثقيف المالي، وبما يحقق معالجة قضية نقص المعلومات وتذليل العديد من الصعوبات المترتبة على هذا النقص - وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر - وما له من أثر إيجابي في دمج القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي وتيسير الحصول على التمويل، إلا أن الأمر يتطلب تضافر العديد من الجهود على مستوى الدولة ومؤسساتها المختلفة من خلال تبني استراتيجيات متكاملة وفاعلة للشمول المالي ودعم عملية التثقيف والتعليم المالي، مع تهيئة البيئة المواتية لضمان حقوق مستهلكي الخدمات المالية بوضع الضوابط اللازمة لحماية المستهلك المالي، وبما يساهم في تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

1.5. النتائج المتوصل إليها:

- المبالغة في استخدام خدمات الدفع في عملية استخدام التكنولوجيا المالية وإهمال بعض الخدمات من طرف البنوك الإسلامية خصوصا في بنك البركة الجزائري على وجه الخصوص، يكرس انعدام التوازن في التوظيفات للرقمنة بين مختلف القطاعات؛
- بالنسبة للاستثمار والتمويل وخصوصا في طرق العملية التمويلية في هامش الجدية من سعر المنتج في بنك البركة الجزائري؛
- مستويات التثقيف المالي في الجزائر لا تزال ضعيفة نسبيا، لذا لا بد من تضافر الجهود لنشر الوعي المالي؛

- لا تزال الجزائر تسجل أدنى مستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي الرقمي، حيث تشكل فئة الشباب نسبة كبيرة من المجتمع الجزائري، لكنها تواجه عوائق رئيسة دون استفادة الشباب الجزائري من الخدمات المالية والمصرفية؛
- لشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تفتقد إلى ثقة العملاء كونها حديثة النشأة لذلك تتخذ من النقطة ركيزة تعمل على معالجتها، أما بالاعتماد على عامل الوقت واستخدام تقنيات التسويق عالية الجودة للظفر بثقة شريحة جديدة من العملاء محبي التقنيات التكنولوجية؛
- يواجه استخدام التكنولوجيا المالية في الجزائر صعوبات أهمها ضعف الأعمال، ندرة رؤوس الأموال المغامرة، بالإضافة إلى المشاكل القانونية والتنظيمية وكذلك جودة خدمات الانترنت والاتصال مما يعيق توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية ما يحد من تحقيق الشمول المالي الرقمي.

2.5. التوصيات:

- إقرار وضع أطر تنظيمية تحقق الاندماج بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي؛
- ضرورة تبني إستراتيجية شاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا كأداة رئيسة لتعزيز الشمول المالي؛
- تحديث البنية التحتية للاتصالات وإعداد قانون لتطوير المعاملات المالية غير النقدية تحت مظلة البنوك المركزية؛
- العمل على ترسيخ الثقة والشفافية عن طريق تقادي كل أنواع الإقصاء أو الحرمان المالي لبعض شرائح المجتمع بسبب التعاملات المالية القائمة على الفائدة؛
- تقديم خدمات أفضل لذوي الدخل البسيطة من أجل الاستثمار وتحسين الرقمنة لهاته الأفراد من أجل فهم الشمول المالي الرقمي لتحقيق أهدافهم.

6. قائمة المراجع:

- أسعد حمود سعدون. (2021). التكنولوجيا المالية وفرصة الارتقاء في ظل جائحة كورونا . الكويت: أخبار الخليج.
- أسيا سعدان. (2020). واقع الشمول المالي في المغرب العربي . مجلة دراسات وأبحاث، صفحة 198.

- بومود إيمان . مطرف عواطف. شاولي شافية (01 أوت، 2020). ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداء البنوك الإسلامية العربية . مجلة رؤى اقتصادية. بشار العراقي. (2018). الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي. المؤتمر العالمي الاستقرار المالي في الوطن العربي الثاني يومي 27-28 جوان اربيل (صفحة 26). اربيل: جامعة جيهان للعلوم الإدارية والمالية.
- بوطلاعة محمد . بوقرة كريمة . ساعد بخوش حسينة. (30 جوان، 2020). واقع الشمول المالي وتحدياته -الأردن والجزائر نموذجا-. مجلة الاقتصاد والمال، صفحة 150. حمد الحساوي. (20 فبراير، 2017). جاهزية الشمول المالي والاستقرار المالي لانطلاق التنمية. مجلة فصلية يصدرها اتحاد مصارف ، صفحة 18.
- زواويد لزهراري.حجاج نفيسة (30 جوان، 2018). التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي - الواقع والأفاق- . مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية واقتصادية ، صفحة 87.
- صندوق النقد العربي. (23 يناير، 2019). الفصل العاشر: الشمول المالي في الدول العربية: الواقع والأفاق. تاريخ الاسترداد 04 23، 2021، عصام خاف العنزي. (2019). التكنولوجيا المالية ،وأثرها على الخدمات المالية المصرفية. بحوث مؤتمر الدوحة الخامس للمال الإسلامي *التمويل الإسلامي والعالم الرقمي (صفحة 75). الأردن: عمان.
- فريد حبيب ليان. (2019). التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل . دبي: اتحاد شركات الاستثمار.
- مارمور مينا انتليجنيس. (2019). فنتيك الابتكارات المالية التقنية ،منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . القاهرة: مصر.
- محمد ابودبة ماجد محمود. (2016). دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني. غزة ، فلسطين: الجامعة الاسلامية.
- محمد بدر عجور حنين. (2017). دور الشمول المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية. فلسطين: جامعة غزة الاسلامية.
- وهيبة عبد الرحيم. (2019 جوان، 119). توجيهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب ناجحة . مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، صفحة 119. <https://www.amf.org.ae/ar/contentv/jaer2019>.